تجار دمشق يتعهدون بخفض الأسعار بنسبة ٢٠ بالمئة ورمضان بلا أرباح

كيف ينخفض الطلب وترتفع الأسعار؟!

مستعدون للبيع من دون ربح ولا بد من مشاريع مشتركة بين الحكومة والتجار

هناء غانم

تعهد تجار دمشق أمس خلال الاجتماع الذي خصص لدراسة واقع الأسعار للمواد الاستهلاكية بمختلف أنواعها بتخفيض الأسعار إلى نسبة تصل من ١٥ إلى ٢٠ بالمئة، مؤكدين أنهم مستعدون للبيع من دون ربح خلال شهر رمضان متجاوبين بذلك مع النداءات الحكومية الرسمية والشعبية بضرورة تخفيض الأسعار انسجاماً مع إجـراءات الدولة حيال انخفاض سعر الصرف.

رئيس غرفة تجارة دمشق أبو الهدى اللحام قال: إن غرفة تجارة دمشق بصفتها إحدى أهم منظمات النفع العام الوطنية، وممثلاً لقطاع الأعمال الدمشقي، تؤكد أن استقرار أسعار السلع هدف أساسي، وحاجة ضرورية لبناء اقتصاد سليم، بشكل عام، بصرف النظر عما إذا كانت تشكل الاحتياجات الرئيسة للمواطن، أو كانت سلعاً كمالية، خاصة أن تراجع القوة الشرائية للمواطن سيضر أول ما يضر بحركة الأسواق، وأن التاجر الناشط في مجال ما هو مستهلك في مجالات أخرى.

ونحن نقترب من شهر رمضان الكريم لا بد من مناقشة الوضع الاقتصادي والعقوبات المفروضة على سورية واقتراح الحلول المناسبة، وكما تعرفون أصبح ارتفاع أسعار السلع بجميع أنواعها والغذائية على وجه الخصوص حديث وحوار الشارع والذي أخذ حيزاً كبيراً من اهتمامات ومناقشات الحكومة في اجتماعاتها الأيام الأخيرة من أجل اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة وبأسرع ما يمكن.

يضاف إلى ذلك ما فرضته بعض الدول من إجراءات وعقوبات على سورية، منذ بداية الحرب على سورية حتى تاريخه وما زالت سورية صامدة معطاء لأهلها ولجوارها بالرغم من قراراتهم وعقوباتهم الجائرة والتي كان آخرها (قانون قيصر) الذي بدأ بنهش اقتصادنا تدريجياً، كما أسهم التضخم في انخفاض قيمة الليرة السورية اتجاه العملات الأخرى من دون مبرر وساهم ذلك في ارتفاع الأسعار بشكل جنوني وأصبحت القوة الشرائية للمواطن غير قادرة على تلبية حاجاته، ولا أود الدخول إلى سلة التشريعات والقرارات التي صدرت مؤخراً ولكني أود أن أشير إلى أننا نقترب من شهر رمضان وهو شهر الكرم والمحبة والزكاة حيث يزداد الطلب على المواد الغذائية وتستمر الأسعار في الارتفاع في الأيام الأولى منه دون مبرر لذلك، لافتاً إلى أنه يجب علينا في قطاع الأعمال إعادة دراسة الأسعار ووضع سياسة الأسعار ووضع سياسة تخدم المستهلك من خلال البيع بسعر التكلفة خلال فترات الأزمة التي تمر بها سورية. وهذا واجب وطني ليست له حدود.

وأشار إلى أنه لابد لنا من أن نرسل خطابات التوعية لمن ينقاد وراء التذبذبات الوهمية لأسعار الصرف، لكي لا يكون أداة ولو بغير إرادته، لتحقيق غايات من يستهدف الوضع المعيشي للمواطن السوري، وسواء أكان ذلك بنشر واعتماد أسعار الصرف بصورة غير مشروعة، أو بتغيير الأسعار صعوداً من جراء صعود سعر صرف العملات الأجنبية.

وأضاف في تصريح لـ«الوطن»: إن أي سلعة إذا لم تكن منافسة في السوق وقادرة على خدمة المواطن فلن تدعم أبداً لأن الجميع يعرف أن الأسعار مرتفعة والدخل منخفض لذلك لابد من حل وسطي بين الطرفين للحد من ارتفاع الأسعار التي تتصاعد مع ارتفاع سعر الدولار الذي لا يوجد أي مبرر لارتفاعه، لافتاً إلى أن مشكلتنا الأساسية بدعم عمليات التصدير وزيادة الموارد حتى تتحمل عمليات الشراء القادمة.

والهدف الأساسي هو إيجاد حل مشترك لتخفيض الأسعار وأجور النقل ووضع حد للنقاط السلبية.

بدوره أكد التاجر يونس ظريفة أن ما يحدث في الأسواق من غلاء يحتاج إلى حل لأن المواطن صاحب الدخل المحدود «اختنق» والمتقاعد لا يكفيه الراتب دواء و.. و.. والمطلوب اليوم من الجهات الوصائية إيجاد حلول لأن المشكلة تكمن بعدم وجود توثيق بين غرفة التجارة ووزارة التجارة الداخلية فالموزع يبيع التاجر بسعر أعلى من نشرة الأسعار التي تصدرها التجارة الداخلية بعيداً عن الرقابة، ولفت ظريفة إلى أن سعر قرص الفلافل اليوم ١٠٠ ليرة وأقل سندويشة ١٠٠٠ ليرة يعني أن الأسرة بحاجة إلى أكثر من ١٥٠ ألفاً في حال لم تأكل سوى فلافل والغريب في الأمر أن الأسعار هي في موسم الأجبان والألبان ومع ذلك هناك زيادة بالأسعار والسبب التصدير والتهريب. أما اللحوم فقد استبعدت عن موائد السوريين وهذا وجع المواطن. الحل ليس بتخفيض الأسعار في شهر رمضان فقط بل نحتاج لحلول على المدى البعيد.

بدوره نائب رئيس لجنة التصدير في اتحاد غرف التجارة السورية فايز قسومة أكد أن الوضع الاقتصادي غير سليم وأن رفع حوامل الطاقة هو أساس المشكلة فقد زادت الأسعار ١٠٠ بالمئة.

وأشار قسومة إلى أننا كتجار يجب أن نتفاهم مع الحكومة على مبدأ التعويض حتى لا نصل إلى مرحلة الإفلاس بعد سنوات والأهم هو تحديد سعر الصرف وطرح الدولار بالأسواق حتى يستقر السعر، مؤكداً أن هناك اتفاقاً عاماً من التجار على تخفيض الأسعار وفي شهر رمضان سيكون العمل بلا ربح: وبالنسبة لموضوع الخضار والفواكه أكد أنه ليس لنا دور في تخفيض أسعار الخضار والفواكه ويجب على الحكومة أن تقوم بدورها بتحديد الأسعار؛ وأشار إلى أن هناك حمولة كانت موجهة للتصدير أول من أمس لكن الباخرة لم يكن لديها وقود وبقيت ومن المفترض أن يكون هناك مبادرة خاصة وبمكان آخر لتكون هناك منافسة، لافتاً إلى أن سيد الوطن أكد أن أكبر تاجر في الوطن هو السورية للتجارة لها دور التدخل الإيجابي وفي حال كانت هي التاجر الأكبر على مستوى سورية وبوازي أكبر تاجر لديه منافذ بيع مؤكداً أننا كتجار لا نشكل بالنسبة للسوق إلا جـزءاً مقارنة مع العملاق الأكبر هو السورية للتجارة التي أسعار بعض موادها أعلى من أسعار السوق.. وأشار إلى أن رفع عوامل الطاقة مرتبط بتكاليف الإنتاج.

بدوره عضو مجلس الإدارة ياسر كريم أشاد بتجار الشام وكرمهم وأنهم مستعدون لتخفيض الأسعار وأضاف: إن سورية عانت الكثير من الأزمات وتجاوزتها ولم يبق أمامها إلا الأزمة الاقتصادية التي يجب أن تحل بالسرعة القصوى، لافتاً إلى أن تأمين الطاقة أمر مهم وأساسي لأنها تشكل ١٠٠ بالمئة من ثمن السلعة والمشكلة الكبيرة أيضاً في ضرورة إيجاد حل لمشكلة النقل ونحن مستعدون للبيع من دون ربح، وأضاف إن الجباية لا تحل المشكلة الاقتصادية وما يحل المشكلة هو إيجاد مشاريع مشتركة بحيث يكون هناك ترابط وتشارك بين الحكومة والتجار متسائلاً لا نعرف كيف تفكر اللجنة الاقتصادية بموضوع التصدير، علينا تطعيمها بأفكار جديدة حتى نصل إلى المسار الصحيح.

مدير غرفة تجارة دمشق د. عامر خربطلي قال: إن الهدف من اجتماع التجار هو التعاضد مع كل الأفراد والمواطنين كدور وطني واقتصادي وبين أن القاعدة تقول إنه في حال لا يوجد طلب يتأكيد الأسعار سوف تنخفض والغريب لماذا الطلب منخفض والأسعار مرتفعة، هي بالتأكيد حالة شاذكة وسببها ارتفاع التكاليف.

وأشار إلى أن الغرفة هي المستشار الاقتصادي للحكومة ويجب أن تكون مع كل اللجان لتخفيض عوامل التكلفة من النقل والطاقة والتسويق... الخ.

عضو لجنة تسيير سوق الهال أسامة قزيز طالب بأن يكون هناك ٥ أطنان من الخضار تعبأ وتوزع بأحياء المدينة بنصف سعر القيمة، موضحاً أن الخضار غير خاضعة للاحتكار لافتاً إلى أن سعر طن الخضار من الساحل إلى دمشق يكلف ٣٠٠ ألف ليرة.

بدوره أمين سر اتحاد غرف التجارة السورية محمد الحلاق أكد أن العادات الاستهلاكية بحاجة إلى إعادة دراسة بشكل واقعي ونعرف متى يجب التقشف، مبيناً أن أزمة المحروقات تعوق العمل التجاري وعلينا التفكير بطريقة لتخفيض التكاليف والتعايش مع الواقع الذي باعتقادي أننا وصلنا فيه إلى الحلقة الأخيرة في هذه الأزمة الاقتصادية كما أننا لا يمكن أن ننكر الجهود الحكومية التي لولاها لما انخفض سعر الصرف مؤخراً لافتاً إلى أننا كقطاع غذائي استقرار سعر الصرف هو الحل الأمثل عندما نشعر براحة نفسية فالانخفاض يؤثر علينا والارتفاع يؤثر بعكس ما يظن البعض بأن ارتفاع سعر الصرف يحقق ربحية للتاجر على العكس يضر ويحقق تشوهاً في الكثير من الأحيان في تواتر إيصال البضائع للمستودعات والطلبات، الأمر الذي يؤثر علينا سلباً وعامل الاستقرار أساسي.

وأشار الحلاق إلى أن صوت التصدير دائماً موجود وأنا من أنصاره ودون تصدير لا يمكن أن نعيش برفاهية كاملة لأن الموضوع عبارة عن دورة إنتاجية وبقدر ما نصدر نستفيد أكثر.. وخاصة أن المنتج السوري له الكثير من الميزات وهو مطلوب ويجب تعزيز هذه الثقة بزيادة المنتجات السورية في العالم، مشيراً إلى أن ارتفاع سعر الصرف غير المبرر شكل حالة من الهلع وهناك مؤشرات تؤكد أن السعر الذي وصل إليه هو سعر مضاربة من أعداء الوطن.

بدوره الصناعي طلال قلعجي أكد أن القطاع الصناعي والتجاري يد واحدة وأن القطاع الغذائي من أنشط القطاعات خلال الأزمة، وسورية رغم كل الظروف تصدر إلى ١٢٠ دولة، لافتاً إلى أنه لدينا مشكلة بالأسواق وارتفاع الأسعار وبيع تاجر الجملة، مشيراً إلى أن الأسعار إجمالاً انخفضت لكن تاجر البقالية إذا اشترى من تاجر الجملة فهو خاسر ولا يستطيع التعويض.

بدوره خازن غرفة تجارة دمشق مازن حسن أكد لـ«الوطن» أن الهدف من هذا الاجتماع التوصل إلى حل يرضي كافة الأطراف فالتاجر يتحمل أعباء كبيرة والمستهلك أيضاً دخله محدود ومن المتوقع أن تكون هناك نتائج إيجابية خاصة أن التاجر السوري لا يقصر ويبيع بالرأسمال ويتحمل، مشيراً إلى أن السوق الذي يقام بالتعاون مع وزارة الأوقاف سوف يحقق نقلة نوعية في تخفيض الأسعار.

فريق حماية المستهلك: لا يوجد جهة واحدة فقط مسؤولة عن ضبط الأسعار

هني الحمدان

إن أكثر ما يستوجب دراسته وتحليله في قرارات الأزمات الاقتصادية ومسبباتها وتحديدا في الحروب: أثر تداعياتها على المجتمع، فكيف ستكون حدتها إذا قورنت أو ترافقت مع حصار اقتصادي خانق، ووباء شل معظم القطاعات الخدمية قبل الإنتاجية والاقتصادية. فمسائل مثل تكلفة المعيشة، وشريحة الفقراء ومحدودي الدخل وباقي شرائح المجتمع، منظومات مجتمعية لا يستهان بها، وهذا ما تعمل الحكومة على تبني واتخاذ سياسات تخفف قدر الإمكان من الأعباء بسبب جملة تحديات كبرى ضاغطة على الاقتصاد ومعيشة العباد وفق ما وصلت إليه الأحوال من صعوبات وتعثرات وقلة أفق ببعض الجوانب، إلا أن الأكثر وضوحاً هناك جهات تعمل بالحدود القصوى، لإيمانها بأن حياة المجتمع ومعيشته أولوية لا يمكن تجاوزها، أو تجاهلها في قياس أثر السياسات الاقتصادية عموما، والبحث المستمر عن إيجاد مخارج حلول للأزمات الحاصلة، الجانب الأخطر ليس فقط موضوع الحصار الاقتصادي وما سبّب، بل هناك اللصوص الذين يبتكرون كل يوم أساليب جديدة لتشليح العباد وسرقتهم، هؤلاء المستنفعون الذين ولدوا مع الحرب والأزمات الاقتصادية، مستغلين أي منافذ للاستفادة مهما كانت النتائج، هؤلاء الذين لا يرتدعون بإجراء قانوني أو إداري، ولا لصوت أو مطالبات ومناشدات بعض الوزارات، استغلوا نقص بعض المواد والسلع أمام مواطنيهم، فتفتقت قريحتهم باللصوصية، وبدؤوا بفنونهم وألاعيبهم القذرة، احتكروا مواد وسلعا في مستودعاتهم طمعا وجشعا، وفوق ذلك يضعون قوائم سعرية غير منطقية أرهقت النفوس قبل الجيوب الفارغة، ورغم ما تعمل به إدارات «حماية المستهلك» لحماية المستهلك المنتوف، إلا أن ما نتج هو نوع من التلاعبات والسمسرات والجنون الحاصل بمجال فرض أسعار حارقة، صحيح مع اشتداد الأزمات تولد نفوس مريضة وهذا من مسلمات الأمور وشيء معتاد، لكن أن يصل لدرجة مقلقة، أمر يحتاج إلى تشدد وقرارات صارمة، وهذا ما سيتم الأخذ به، لوقف فظاعات بعض ممن استمرؤوا الفساد والتلاعب والكسب غير المشروع من رقاب الناس. كل مادة لها سوقها وأسعارها، قد لا تظفر بها بالقنوات النظامية، ولكن «بالسودا» موجودة بأسعار حارقة جداً.. لكنها لن تدوم طويلاً مهما اشتدت الصعاب..

ويؤكد هنا الخبير المصرفي عامر شهدا صوابية ما تمت الإشارة إليه سابقاً وبمواضيع منوعة أن ضبط الأسعار لا يمكن أن يكون من مسؤولية وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك فقط، يمكن أن تتحمل مسؤولية ٣٠ بالمئة فقط من عملية الضبط أما الـ٧٠ بالمئة من موضوع ضبط الأسعار فيتعلق بمسائل وقضايا أخرى يأتي في مقدمتها السياسة النقدية والأدوات المستخدمة في تنفيذها، فتثبيت سعر الصرف ولو بنسبة صغيرة سيؤثر حتماً في الأسعار وانخفاضها ولو كان بنسب بسيطة. وبالتالي فرفع الأسعار بطريقة غير منطقية تعود لسببين أهمهما الجشع واللا مبالاة والأنانية. وثانيهما التحوط من المخاطر إلا أن ما يحدث من ارتفاع للأسعار بهذه الطريقة لا يشير بتاتا إلى تحوط وإنما إلى لصوصية واضحة من بعض التجار والمستوردين والمحتكرين.

التحوط يكون بطريقة علمية مرتبطة بمدى وضوح السياسة النقدية المعلنة والتي ترسم الطريق الذي ستسير عليه الكتلة النقدية المتداولة والتي تعتبر مؤشراً لأسعار المستقبل.

نتمنى أن تتوافر سيناريوهات لمجابهة ما يحدث لسعر الصرف. لا أن ننتظر أن يدفع الثمن المواطن ومن ثم نتخذ الإجراء. كما نتمنى أن يكون هناك سياسة نقدية معلنة ومستوفية للشرح الواضح من المعنيين عنها لتصبح مفهومة من المجتمع على أن يترافق مع الوضوح التام، وبأن يكون المواطن رديفاً في المجابهة بمعركة سعر الصرف فالانتصار بهكذا معركة يتطلب الوضوح والشفافية ومدى القدرة على جعل المجتمع متفاعلاً معها ومع القائمين على رسمها وتنفيذها.

إن نجاح الأعمال وتأمين الاحتياجات المتوافرة في هكذا ظروف صعبة يلزمه التشدد في محاسبة الفساد والمفسدين والتعاملات المشبوهة، سواء أكانت إدارية أم مالية أم غيرها، وهذا سيساعد على تحقيق المطلوب وسد بعض الاحتياجات للمواطنين.